



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة



مطبوعة دروس خاصة بمقياس :

التسيير المالي

الدكتور: قمان مصطفى

أستاذ محاضر "ب"

قسم العلوم المالية والمحاسبة – جامعة محمد بوضياف المسيلة

موجهة للسنة:

- ثالثة: مالية البنوك والتأمينات، مالية المؤسسة، محاسبة ومالية
- أولى ماستر: مالية وبنوك ، محاسبة وجباية معمقة.

السنة الجامعية 2018/2019

الفهرس

03	ملخص المطبوعة
04	مقدمة
05	المحاضرة رقم 01: مدخل للتحليل المالي
09	المحاضرة رقم 02: الميزانية الوظيفية
12	المحاضرة رقم 03: التحليل المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي
20	المحاضرة رقم 04: التحليل المالي عن طريق النسب المالية
22	المحاضرة رقم 05: تحليل المردودية وأثر الرافعة المالية
27	المحاضرة رقم 05: تحليل رأس المال العامل المعياري
36	خلاصة
37	قائمة المراجع

ملخص المطبوعة:

تسعى هذه المطبوعة الى تلخيص أدوات التسيير والتحليل المالي للطالب وتحديد كيفية استخدامها. وذلك من خلال عرض أهم النسب والمؤشرات المالية المستعملة في التسيير المالي الساكن والديناميكي، بالإضافة الى طرق اختيار التمويل المناسب من خلال استعمالات الرافعة المالية وتحليل رأس المال العامل المعياري، وتحليل جدول تدفقات الخزينة. وقسمت هذه المطبوعة الى عدة محاور يعالج كل محور اسلوب من الاساليب السابقة الذكر.

تهدف هذه المطبوعة للوصول بالطالب إلى اكتساب عدة معارف أهمها:

- معرفة الوظيفة المالية في المؤسسة.
- تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.
- تقييم المشاريع والمفاضلة بينها.
- المقارنة بين مصادر التمويل والمفاضلة بينها.

المحاضرة رقم 01: مدخل للتحليل المالي

1- تعريف الوظيفة المالية:

هي مجموعة المهام والأنشطة التي تقوم بها عدد من المصالح والأقسام تهدف إلى إدارة التدفقات المالية والبحث عن الموارد المالية الضرورية والاستخدام الأمثل لها.

2- تعريف التسيير المالي:

يعرف التسيير المالي على أنه ذلك المجال من علوم التسيير الذي يهتم بالجوانب المالية داخل المؤسسة ويسعى إلى تحقيق وتطبيق مختلف الأهداف والمخططات المالية، حيث يستخدم في تحقيق ذلك مجموعة من الأدوات والطرق والأساليب والتقنيات التي تساعد المؤسسة على الاندماج مع مكونات المحيط المالي.

3- تعريف التشخيص المالي:

يعرف التشخيص المالي على أنه عملية تحليل للوضع المالي باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية. وتعتبر المعطيات المالية التي تقدمها كل من المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية قاعدة أساسية للتحليل، وذلك بصفتها مصدر المعلومات الرئيس للمحلل المالي، كما تحتاج عملية التشخيص إلى معطيات حول المحيط المالي للمؤسسة والتي من المفروض أن يوفرها نظام المعلومات المالي، وهي معطيات متعلقة بالبنوك والعملاء والموردين والمنافسين وحالة الاقتصاد ككل.

4- أهداف التحليل المالي

يستخدم التحليل المالي من أجل الوصول إلى مجموعة من الأهداف نلخصها فيما يلي:

- معرفة المركز المالي للمؤسسة.
- تحديد المركز الائتماني لها.
- الوصول إلى القيمة الاستشارية للمشروع.
- اختبار مدى كفاءة العمليات المختلفة وكفاءة إدارة المؤسسة.
- الحكم على مدى صلاحيات السياسات المالية المتبعة.
- معرفة مركز المؤسسة في قطاعها الإنتاجي من بين مختلف المؤسسات الأخرى.
- تخطيط السياسات المالية المستقبلية للمؤسسة.

5- الاطراف المستفيدة من التحليل المالي

- المساهمون: يهتم المساهمون بالدرجة الأولى بالتحليل المالي وذلك من خلال دراستهم للجداول المالية للمؤسسة من أجل اتخاذ قرارات سليمة تساعدهم فيما يخص الاحتفاظ بالأسهم أو التخلي عنها أو شراء أسهم جديدة. وينصب اهتمامهم بالدرجة الأولى على الميزانية وجدول النتائج من اجل تقييم العائد على الأموال المستثمرة وعلى المخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار في المؤسسة.
- الدائنون: يهتم الدائنون بمعرفة المركز المالي وتحليل المركز المالي وتحليل الائتماني ومدى قدرتها على تسديد الديون المترتبة عليها.
- إدارة المؤسسة: يساعد التحليل المالي الإدارة على وضع خطط مالية ناجحة في المستقبل وتقييم السياسات المالية الخاصة بالاستثمارات.
- الدولة: يساعد التحليل المالي الدولة على معرفة ربحية المؤسسة كما أنها توجه سياساتها التنموية بتشجيع الاستثمار أو تقليصه، بغية تقديم تحفيزات ضريبية للنهوض بهذه المؤسسات التي واجه صعوبات مالية.

6- الوثائق المستعملة في التحليل المالي (المصادر)

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات المالية إلى الأطراف الخارجية حيث أنه وحسب النظام المحاسبي المالي في مادته رقم (1.210) من القرار المؤرخ 28 ربيع الأول عام 1430 . الموافق لـ 26 جويلية 2008 والمحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، فإن كل كيان يدخل في مجال تطبيق هذا النظام المحاسبي يتولى سنويا إعداد كشوف مالية. والكشوف المالية الخاصة بالكيانات غير الكيانات الصغيرة تشتمل على:

- الميزانية؛
- حساب النتائج؛
- جدول سيولة (تدفقات) الخزينة؛
- جدول تغيرات الأموال الخاصة؛
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة للميزانية ولحساب النتائج.
- حسب النظام المحاسبي المالي فإنه تم تعريف الميزانية وفق نص المادة رقم (33) من المرسوم التنفيذي 156-08 المؤرخ في 20 جمادة الأولى عام 1429 الموافق لـ 26 ماي سنة 2008 والمتضمن تطبيق أحكام القانون 11-07 المتضمن النظام المحاسبي المالي كما يلي: "تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، ويبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية".
- إذا وحسب النظام المحاسبي المالي فالميزانية هي قائمة تبين لنا عناصر الأصول والخصوم، حيث أن الأصول ترتب حسب درجة سيولتها أما الخصوم فحسب درجة استحقاقيتها بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر الجارية وغير الجارية.

- ويمكن توضيح كتل الميزانية المالية المختصرة في الشكل التالي:

كتل الميزانية المالية المختصرة

الأصول	الخصوم
الأصول الثابتة (الأصول غير الجارية):	الأموال الدائمة: - رؤوس الأموال الخاصة; - الخصوم غير الجارية.
الأصول المتداولة (الأصول الجارية): - المخزونات; - المدينون الأقل من سنة; - المتاحات.	رأس المال العامل سيولة FR_1
	الخصوم الجارية: - الديون الأقل من سنة.

ثانياً: حساب النتائج

أ. تعريف حساب النتائج: كشف يظهر إيرادات الوحدة الاقتصادية ومكوناتها ومقدارها، وكذلك المصاريف والأعباء التي ساهمت في تحقيق تلك الإيرادات، وذلك عن فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة مالية. فحساب النتائج يعتبر أكثر القوائم أهمية ويتم فيها التقرير عن نتائج الأعمال للمشروع وتبيان قدرته الكسبية عن تلك الفترة.

حسب النظام المحاسبي المالي في المادة رقم (1.230) من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 فإن حساب النتائج يعرف على أنه: "بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة)".

البيان	ملاحظة	N	N-1
المبيعات والمنتجات الملحقة		70	
تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والجاري تصنيعها		72	
الإنتاج المثبت		73	
إعانات الاستغلال		74	
1- إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة		60	
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى		61 و 62	
2- استهلاك السنة المالية			
3- القيمة المضافة للاستغلال (2-1)			
أعباء المستخدمين		63	
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة		64	
4- إجمالي فائض الاستغلال			

	75		المنتجات العملياتية الأخرى
	65		الأعباء العملياتية الأخرى
	68		المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة
	78		استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات
			5- النتيجة العملياتية
	76		المنتجات المالية
	66		الأعباء المالية
			6- النتيجة المالية
			7- النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)
	698 و 695		الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
	693 و 692		الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية
			مجموع منتجات الأنشطة العادية
			مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
	77		عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيانها)
	67		عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبيانها)
			9- النتيجة غير العادية
			10- صافي نتيجة السنة المالية
			حصة الشركات الموضوعية موضع المعادلة في النتيجة الصافية ^(*)
			11- صافي نتيجة المجموع المدمج ^(*)
			منها حصة ذوي الأقلية
			حصة المجمع ^(*)

(*) لا يستعمل إلا في تقديم البيانات المالية المدمجة.

المحاضرة رقم 02: الميزانية الوظيفية

1. تعريف الميزانية المالية: يمكن تعريفها كما يلي: "تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، ويبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية".

فالميزانية المالية هي الميزانية التي تقيم فيها الأصول والخصوم بالقيمة السوقية (العادلة) الحالية وترتب حسب درجتي السيولة والاستحقاق، وهي تهدف إلى هدفين أساسيين هما:

- تقييم ثروة المؤسسة؛
- تقدير خطر الإفلاس في المدى القصير.

ويمكن توضيح كتل الميزانية المالية المختصرة في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): كتل الميزانية المالية المختصرة

الخصوم	الأصول
الأموال الدائمة: - رؤوس الأموال الخاصة؛ - الخصوم غير الجارية.	الأصول الثابتة (الأصول غير الجارية): - المخزونات؛ - المدينون الأقل من سنة؛ - المتاحات.
الخصوم الجارية: - الديون الأقل من سنة.	

2. تعريف الميزانية الوظيفية: يمكن تعريفها على أنها: "ميزانية تعد على أساس التمييز بين الدورات الطويلة (التمويل والاستثمار) والدورة القصيرة (الاستغلال)".

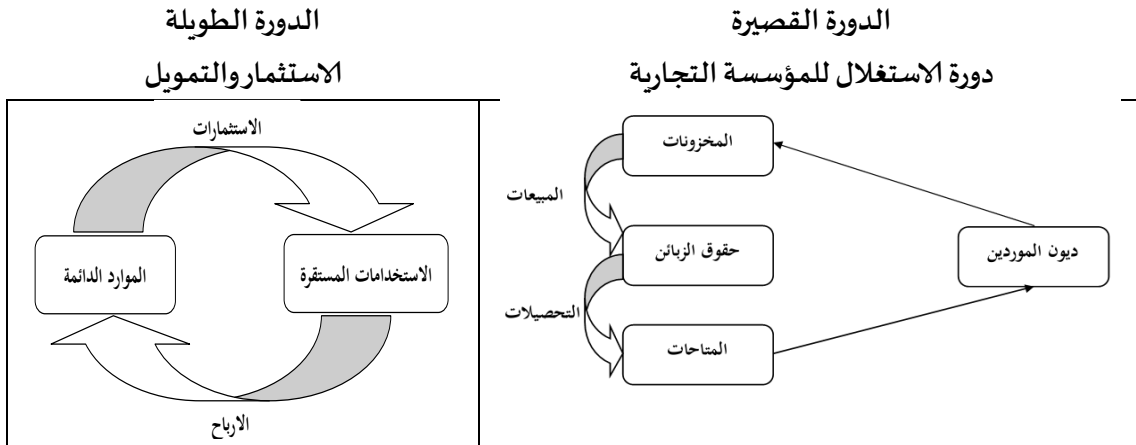
فالميزانية الوظيفية أداة للتحليل المالي حيث:

- تقيم فيها الموارد والاستخدامات بالقيمة الأصلية؛

- ترتب فيها الموارد والاستخدامات حسب دورتي التمويل والاستثمار أو الاستغلال.

يمكن تمثيل دورتي التمويل والاستثمار والاستغلال في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): دورتا الاستثمار والتمويل ودورة الاستغلال



الفرق بين الميزانية المالية والميزانية الوظيفية: و يتمثل في النقاط التالية:

- طبيعة المحلل (توفر المعلومات): الميزانية المالية هي تحليل خارجي تقوم به أساسا البنوك أو الموردون أما الميزانية الوظيفية فهو تحليل داخلي خاص بالمؤسسة.

- الغرض من التحليل: يتم إعداد الميزانية المالية بغرض التأكد من إمكانية المؤسسة على تسديد ديونها في حالة توقف نشاطها.
- أما الميزانية الوظيفية فتعد للتأكد من حالة المؤسسة على أساس إستمرارية نشاطها.
- بنود الميزانية: يتم تنظيم بنود الميزانية الوظيفية على أساس التخصص في وظائف المؤسسة (الاستثمار، التمويل...) بينما في الميزانية المالية تنظم على أساس مدد الإستحقاق (الموارد والأصول الأكثر من سنة و الأقل من سنة).

الشكل رقم (03): كتل الميزانية الوظيفية

الأصول	الخصوم
الاستخدامات المستقرة ES:	الموارد الدائمة RD: - الموارد الخاصة؛ - الديون المالية.
الأصول المتداولة AC: الأصول المتداولة للاستغلال ACE	ديون الاستغلال DE:
الأصول المتداولة خارج للاستغلال ACHE:	ديون خارج الاستغلال DHE:
خزينة الأصول AT: - المتاحات.	خزينة الخصوم PT: - التسبيقات البنكية الجارية والأرصدة الدائنة للبنوك.

3. الانتقال من الميزانية المالية إلى الميزانية الوظيفية:

جانب الأصول

كتل الميزانية الوظيفية	عناصر الميزانية المالية
1. <u>الاستخدامات الثابتة:</u>	مجموع الأصول غير الجارية.
2. <u>الأصول المتداولة:</u>	مجموع الأصول الجارية.
- الأصول المتداولة للاستغلال: - الأصول المتداولة خارج للاستغلال: - خزينة الأصول:	مجموع الأصول الجارية المرتبطة بالنشاط العادي (المخزونات، الزبائن والحسابات الملحقة،...). مجموع الأصول الجارية المرتبطة بالنشاط غير العادي (القيم المنقولة للتوظيف، الأعباء المقيدة سلفا التي لا تتعلق بالنشاط العادي،...). مجموع النقدييات (البنوك الحسابات الجارية، الصندوق).

جانب الخصوم

كتل الميزانية الوظيفية	عناصر الميزانية المالية
1. <u>الموارد الثابتة:</u>	مجموع رؤوس الأموال الخاصة + مجموع الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة (المتعلقة بالديون المالية):
2. <u>الخصوم المتداولة:</u>	مجموع رؤوس الأموال الخاصة + مجموع الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة (المتعلقة بالديون المالية): مجموع الخصوم غير الجارية (اقتراضات لدى مؤسسات القرض). مجموع الخصوم الجارية.

مجموع الديون غير المالية المرتبطة بالنشاط العادي (موردو المخزونات، الضرائب على رقم الأعمال،..).	- الخصوم المتداولة للاستغلال:
مجموع الديون غير المالية المرتبطة بالنشاط غير العادي (موردو التثبيات، الضرائب على النتائج، فوائد على القروض..).	- الخصوم المتداولة خارج للاستغلال:
السحب على المكشوف (المساهمات البنكية الجارية).	- خزينة الخصوم:

ملاحظة 01: كل المبالغ في الميزانية الوظيفية تؤخذ بالمبالغ الإجمالية.

ملاحظة 02: تضاف مجموع الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة إلى الموارد الخاصة في جانب الخصوم من أجل التوازن بين جانب الأصول والخصوم.

المحاضرة رقم: 03 تحليل الميزانية الوظيفية باستخدام مؤشرات التوازن المالي

أولاً: رأس المال العامل

1. مفهوم رأس المال العامل الصافي الإجمالي FR_{ng} : هو ذلك الفائض الناتج عن تمويل الموارد الدائمة للاستخدامات الثابتة والمستعمل لتمويل دورة الاستغلال، ويعتبر كهامش الأمان تلجأ إليه المؤسسة في الظروف الطارئة التي قد تواجهها والمتمثلة في جمود بعض العناصر عن الحركة من الأصول المتداولة (كتوقف حركة بعض المخزونات، أو تعسر تحصيل بعض الحقوق فتتحول إلى أصول ثابتة)، فتكون المؤسسة قد هيأت لذلك أموالاً دائمة لتغطيتها.

الشكل رقم (01): رأس المال العامل الصافي الإجمالي FR_{ng}

الخصوم	الأصول
الموارد الدائمة RD:	الاستخدامات المستقرة ES:
	FR_{ng}
الخصوم المتداولة PC:	الأصول المتداولة AC:

2. طرق حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي FR_{ng} :

من خلال الشكل السابق يمكن حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي FR_{ng} بطريقتين وهما:

أ. حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي FR_{ng} من أعلى الميزانية: حسب هذه الطريقة فإن

رأس المال العامل الصافي الإجمالي يعرف على أنه "ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل

الاستخدامات المستقرة ES باستخدام الموارد الدائمة RD".

حسب هذه الطريقة فإن رأس المال العامل الصافي الإجمالي FR_{ng} يحسب كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل الصافي الإجمالي } FR_{ng} = \text{الموارد الدائمة RD} - \text{الاستخدامات المستقرة ES}$$

يمكن حصر ثلاث حالات لرأس المال العامل حسب إشارته وهي:

1. رأس المال العامل موجب: في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل الصافي الإجمالي عن فائض الموارد الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الاستخدامات المستقرة، أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استخداماتها المستقرة بواسطة مواردها الدائمة وحقت فائضا ماليا تمثل في رأس المال العامل؛

2. رأس المال العامل معدوم: وهي حالة نادرة الحدوث حيث تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة، وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة؛

3. رأس المال العامل سالب: في هذه الحالة تكون الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة، حيث تلبى جزء من هذه الاحتياجات فقط، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

ب. حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي FR_{ng} من أدنى الميزانية: يتمثل رأس المال العامل الصافي الإجمالي حسب هذه الطريقة في الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، حيث يعبر رأس المال العامل من أدنى الميزانية عن قدرة المؤسسة على الاستجابة للاستحقاقات قصيرة الأجل عن طريق تحويل أصولها المتداولة إلى نقود سائلة والتي يتم بواسطتها تسديد القروض قصيرة الأجل، ويمكن حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي من أدنى الميزانية وفق العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الصافي الإجمالي } FR_{ng} = \text{الأصول المتداولة (أصول م إ + أصول م خ إ + خ أ)} \\ - \text{الخصوم المتداولة (ديون الاستغلال + ديون خارج الاستغلال + خزينة الخصوم)}$$

حسب هذه الطريقة يمكن حصر ثلاث حالات لرأس المال العامل حسب إشارته وهي:

ب.1. رأس المال العامل موجب: أي أن المؤسسة استطاعت مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة، وبقي فائض مالي يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل الصافي الإجمالي.

ب.2. رأس المال العامل معدوم: في هذه الحالة تمكنت المؤسسة من تغطية القروض قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة دون تحقيق فائض ولا عجز، وهي حالة مثلى نادرة الحدوث؛

ب.3. رأس المال العامل سالب: في هذه الحالة تكون الأصول المتداولة القابلة للتحصيل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير.

ثانيا: الاحتياج في رأس المال العامل

يعتبر رأس المال العامل هامش الأمان الذي تتوفر عليه المؤسسة، حيث يسمح بمواجهة الاحتياجات الناتجة عن دورة الاستغلال بسبب وجود فارق زمني بين:

- الشراء والبيع والمتمثل في تكوين المخزون؛
- البيع والتحصيل ويتمثل في نشأة الحقوق
على الزبائن؛

- الشراء والتسديد ويتمثل في نشأة ديون الموردين.

1- طريقة حساب الاحتياج في رأس المال العامل

عند حساب الاحتياج في رأس المال العامل يمكن أن نميز بين الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي والاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال والاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال.

1-1 حساب الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي: حسب التعريف السابق للاحتياج في

رأس المال العامل فإنه يمكن حساب الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي كما يلي:

$$\text{الاحتياج في رأس المال العامل BFR} = (\text{المخزونات} + \text{مدينو الاستغلال} + \text{مدينو خارج الاستغلال}) - (\text{ديون الاستغلال} + \text{ديون خارج الاستغلال})$$

2-1 تجزئة الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي: يمكن تجزئة الاحتياج في رأس المال

العامل الإجمالي حسب دورة الاستغلال إلى: الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال

BFR_{ex} والاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال BFR_{hex} .

أ. الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال BFR_{ex} : يعتمد في حساب الاحتياج في رأس المال العامل

للاستغلال على عناصر الاستغلال، وحسابه مهم جدا للمؤسسة لأنه يعبر عن احتياجات محدد

ومتعلقة بمستوى نشاط المؤسسة، ويحسب كما يلي:

الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال BFR_{ex} = الأصول المتداولة للاستغلال - ديون الاستغلال

ب. الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال BFR_{hex} : يعتمد في حساب الاحتياج في رأس

المال العامل خارج الاستغلال على عناصر خارجة عن استغلال المؤسسة، ويحسب كما يلي:

الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال BFR_{hex} = أم خارج الاستغلال - ديون خارج الاستغلال

بذلك فإن الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي عبارة عن مجموع كل من الاحتياج في رأس

المال العامل للاستغلال والاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال، ويمكن التعبير عن ذلك

كما يلي:

الاحتياج في رأس المال العامل BFR = الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال BFR_{ex} + BFR_{hex}

ثالثاً: الخزينة الصافية: يقصد بالخزينة مجموع الأموال التي في حوزة المؤسسة لمدة دورة

استغلالية، وهي دور أسامي في المؤسسة، إذ تحقق التوازن المالي على المدى القصير بين رأس المال

العامل (الثابت) واحتياجات رأس المال العامل (المتغير في الزمان).

1- حساب الخزينة الصافية: يمكن حساب الخزينة الصافية انطلاقاً من طريقتين

أساسيتين: الأولى تعتمد على عناصر الميزانية، والثانية تعتمد على معادلة التوازن المالي.

- حساب الخزينة الصافية انطلاقا من عناصر الميزانية: تعتمد هذه الطريقة على عناصر الميزانية والمتمثلة في خزينة الأصول وخزينة الخصوم، حيث يمكن حساب الخزينة الصافية كما يلي:

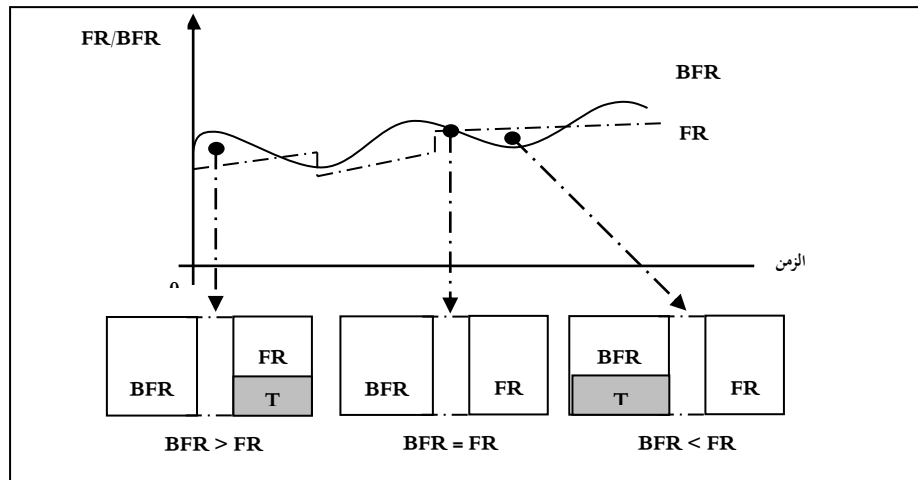
$$\text{الخزينة الصافية } T_n = \text{خزينة الأصول } AT - \text{خزينة الخصوم } PT$$

- حساب الخزينة الصافية انطلاقا من معادلة التوازن: تعتمد هذه الطريقة على المعادلة الأساسية للتوازن المالي، والتي تعتبر كشرط من خلالها يتم الحكم على التوازن المالي داخل المؤسسة، وتكتب معادلة التوازن كما يلي:

$$\text{الخزينة الصافية } T_n = \text{رأس المال العامل الصافي الإجمالي } FR_{ng} - \text{الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي } BFR$$

انطلاقا من المعادلة الأساسية للتوازن يمكن التمييز بين الحالات الثلاث المختلفة للخزينة الصافية كما يوضحها الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): حالات الخزينة الصافية



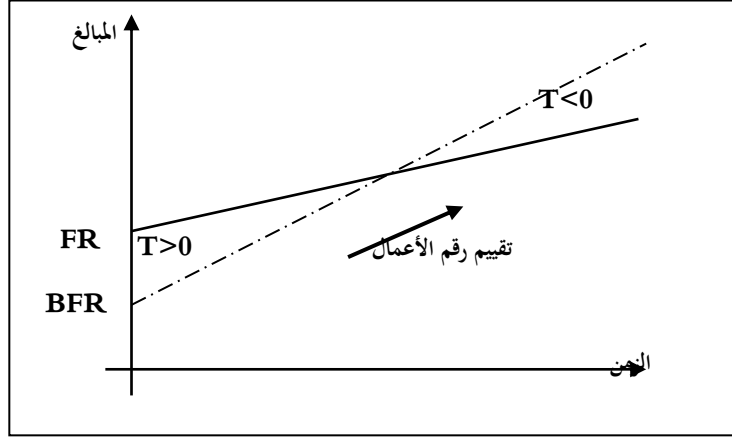
2- حالات العجز في الخزينة الصافية: توجد خمس حالات أساسية للعجز المالي في الخزينة

الصافية نورها فيما يلي:

- أ. حالة وجود أزمة في النمو: وهي الحالة التي تقدم فيها المؤسسة على تحقيق معدلات نمو في رقم الأعمال تفوق إمكانياتها المالية الحالية، مما يؤدي إلى تضخم الاحتياج في رأس المال العامل

للاستغلال مع تطور رأس المال العامل في وضعه الطبيعي، وبالتالي تستهلك الفوائض المالية ويحدث عجز في الخزينة، والتمثيل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (03): عجز الخزينة الصافية في حالة وجود أزمة في النمو



لعلاج هذه الحالة يمكن القيام بـ:

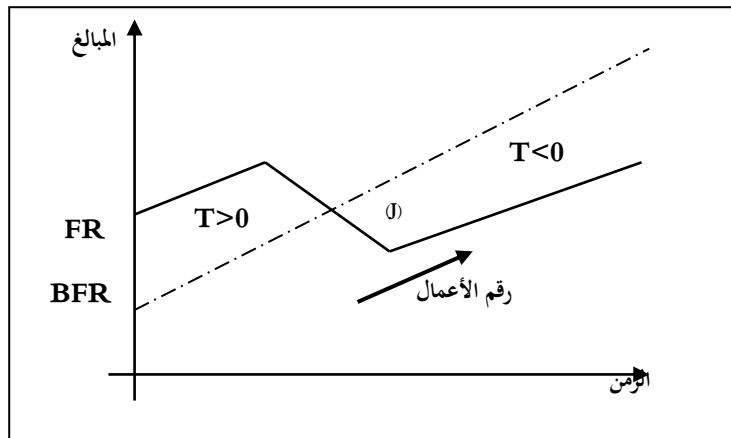
-تخفيف سرعة النمو؛

-تحسين المردودية؛

-تخفيض الاحتياج في رأس المال العامل.

ب. حالة خطأ في السياسة المالية: تحدث هذه الحالة إذا أخلت المؤسسة بقاعدة التوازن المالي الأدنى أو الأعلى وقامت بتمويل الاستثمارات باستخدام موارد قصيرة الأجل، الأمر الذي يؤدي إلى حالة انكسار في رأس المال العامل مع بقاء الاحتياج في رأس المال العامل في وضعه الطبيعي وتكون النتيجة خزينة إجمالية سالبة، والتمثيل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (04): عجز الخزينة الصافية في حالة خطأ في السياسة المالية



لعلاج هذه الحالة يمكن القيام بإعادة هيكلة رأس المال العامل عن طريق:

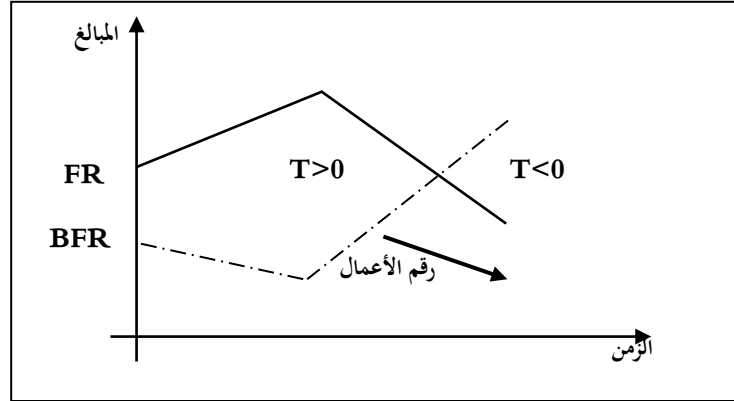
-إما عن طريق رأس المال الخاص؛

-إما عن طريق الديون متوسطة وطويلة الأجل؛

- إما عن طريق التنازل عن جزء من التثبيات.

ج. حالة تدهور في النشاط: تحدث عند مواجهة مشاكل تسويقية ناجمة عن معطيات المحيط، فهذا الأمر يؤدي إلى انخفاض في الإيرادات وارتفاع في التكاليف، حيث تنخفض قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي، مما يؤثر على مستويات رأس المال العامل، وتتحول هذه الحالة إلى حالة الخسائر المتراكمة (حالة أزمة في المردودية) والتمثيل التالي يوضح ذلك:

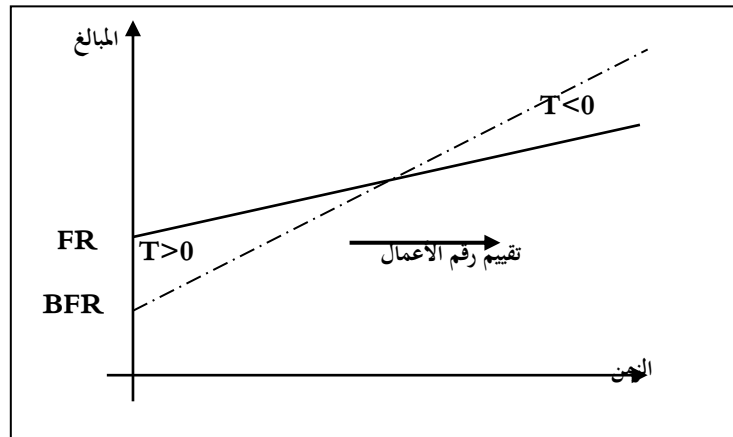
الشكل رقم (05): عجز الخزينة الصافية في حالة تدهور في النشاط



لعلاج هذه الحالة يمكن القيام بتخفيض الاحتياج في رأس المال العامل، وفي نفس الوقت تحسين النشاط.

د. حالة أزمة في التسيير: وهي الحالة التي يتم فيها تسيير عناصر الاستغلال بشكل عشوائي، يظهر من خلال تباطؤ شديد في دوران المخزون ومنح آجال طويلة للعملاء وقبول آجال قصيرة للموردين، هذا التسيير يؤدي إلى تضخم غير طبيعي للاحتياج في رأس المال العامل والذي يؤدي إلى التهام رأس المال العامل وكافة موارد الخزينة، كما أن ارتفاع الاحتياج في رأس المال العامل يكون أسرع من ارتفاع رقم الأعمال، والتمثيل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (06): عجز الخزينة الصافية في حالة أزمة في التسيير



لعلاج هذه الحالة يمكن القيام بـ:

- إدارة المخزونات وديون الزبائن؛

المحاضرة رقم 4: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام النسب

إن استخدام النسب المالية في قياس وتقييم الأداء المالي لنشاط ونتائج أعمال المؤسسات يعتبر من أقدم طرق التقييم، وتستند هذه الطريقة على أساس أن أي رقم مالي ضمن القوائم المالية لا يدل بمفرده عن شيء إن لم ينسب إلى رقم آخر، فالنسب المالية هي علاقة بين رقمين وناتج هذه المقارنة لا قيمة له إلا إذا قورن بنسبة أخرى مماثلة، تسمى بالنسبة المرجعية وعلى ضوء عملية المقارنة يمكن تقييم الموقف

1. نسب الهيكلية المالية:

النسبة	طريقة الحساب	التعليق
1. نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة	$\frac{\text{الموارد الثابتة}}{\text{الاستخدامات الثابتة}}$	<ul style="list-style-type: none"> • إذا كانت <1 يعني أن م.ثا مؤلت كل إ.ثا وبقي فائض (FRNG موجب) استعمل في تمويل الأصول المتداولة. حالة جيدة • إذا كانت >1 يعني أن م.ثا غير كافية لتمويل إ.ثا أي أن جزء منها مؤل بالخصوم المتداولة (FRNG سالب). حالة سيئة • إذا كانت =1 يعني أن م.ثا مؤلت بالضبط كل إ.ثا (FRNG معدوم). حالة
2. نسبة الاستدانة المالية	$\frac{\text{الاستدانة المالية}}{\text{التمويل الخاص}}$	<ul style="list-style-type: none"> • إذا كانت <1 يعني غير متحررة مالياً. • إذا كانت >1 متحررة مالياً. <p><u>حيث أن:</u> الاستدانة المالية = الديون المالية الثابتة + خزينة الخصوم</p>
3. وزن BFRE	$\frac{BFRE}{\text{رقم الاعمال } CA}$	<ul style="list-style-type: none"> • تبين لنا أهمية BFRE بالنسبة لرقم الاعمال.

2. نسب الدوران:

البيان	نسبة (معدل/سرعة) الدوران	متوسط المخزون (حقوق الزبائن/ديون الموردون)	المدة المتوسطة
1. نسب دوران المخزون:			
مخزون البضائع	$\frac{\text{تكلفة شراء البضائع المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$	$\frac{\text{مخ 1 من البضائع} + \text{مخ 2 من البضائع}}{2}$	$\frac{360}{\text{نسبة دوران مخزون البضائع}}$
مخزون المواد الأولية	$\frac{\text{تكلفة شراء المواد الأولية المستعملة}}{\text{متوسط المخزون}}$	$\frac{\text{مخ 1 من المواد الأولية} + \text{مخ 2 من المواد الأولية}}{2}$	$\frac{360}{\text{نسبة دوران مخ م أ}}$
مخزون المنتجات التامة	$\frac{\text{تكلفة إنتاج المنتجات المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$	$\frac{\text{مخ 1 من المنتجات} + \text{مخ 2 من المنتجات}}{2}$	$\frac{360}{\text{نسبة دوران مخ م التامة}}$

360 % دوران ديون الزبائن	الزبائن والحسابات الملحقه 1 + ز وح الملحقه 2 2	مبيعات السنة متوسط ديون الزبائن	2. نسب دوران الزبائن
360 % دوران ديون الموردين	الموردين والحسابات الملحقه 1 + م وح الملحقه 2 2	مشتريات السنة متوسط ديون الموردين	3. نسب دوران الموردين

ملاحظة: أحسن وضعية هي الوضعية التي تكون فيها مدة تسديد ديون الموردين أكبر من مجموع مدة تحصيل

حقوق الزبائن ومدة تخزين المخزونات.

المحاضرة رقم 05: تحليل المردودية و أثر الرفع المالية.

أولاً: الميزانية الاقتصادية.

1/ **تعريف:** هي تلك الميزانية التي تعبر عن مجموع الاستخدامات الموجهة لدورة الاستغلال وذلك بتحليلها لمختلف مصادر تمويل هذه الاستخدامات.

شكل الميزانية الاقتصادية.

الموارد الاقتصادية (RE)	الأصول الاقتصادية (AE)
رؤوس الأموال الخاصة Cp	الاستثمارات الصافية In
+	+
الاستدانة الصافية Dn	الاحتياج في رأس المال العامل BFR بالقيم الصافية

2/ **بناء الميزانية الاقتصادية.**

أ/ **جانِب الأَصُول الاقتصادية.**

عناصر الميزانية المحاسبية	كتلة الميزانية الاقتصادية
هي مجموع الأصول غير الجارية بالقيم الصافية.	الاستثمارات الصافية
هو BFR بالقيم الصافية.	الاحتياج في رأس المال العامل BFRn.

ب/ **جانِب المَوَاد الاقتصادية.**

عناصر الميزانية المحاسبية	كتلة الميزانية الاقتصادية
هي مجموع رؤوس الأموال الخاصة.	رؤوس الأموال الخاصة.
هي (مجموع الخصوم غير الجارية) + (خزينة الخصوم) - (خزينة الأصول)	الاستدانة الصافية Dn

مثال:

الميزانية المحاسبية

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
2000	رؤوس الأموال الخاصة.	2700	أصول غير جارية.
1000	خصوم غير جارية.		<u>أصول جارية.</u>
	<u>خصوم جارية.</u>	300	مخزونات.
600	موردون.	800	زبائن.
400	خزينة الخصوم.	200	خزينة الأصول.
4000	مجموع الخصوم	4000	مجموع الأصول

BFR = مخزونات + زبائن - موردون

Dn = خزينة الأصول - خزينة الخصوم + خصوم غير جارية

$$AE = I_n + BFR = C_p + D_n$$

الميزانية الاقتصادية:

المبالغ	الموارد الاقتصادية (RE)	المبالغ	الأصول الاقتصادية (AE)
2000	Cp رؤوس الأموال الخاصة	2700	I _n الاستثمارات الصافية
	+		+
1200	D _n الاستدانة الصافية	500	الاحتياج في رأس المال
			العامل BFR بالقيم
			الصافية
3200	مجموع الخصوم	3200	مجموع الأصول

ثانياً: أثر الرفع المالي EL

-1

. مفهوم أثر الرفع المالي: يقصد به تأثير الهيكل المالي للمؤسسة على مردودية الأموال الخاصة، فهو يقيس التأثير الإيجابي أو السلبي للاستدانة على مردودية الأموال الخاصة.

2. العلاقات الرياضية لأثر الرفع المالي:

النتيجة الاقتصادية RE	النتيجة الصافية RN
المردودية الاقتصادية Re	المردودية المالية = R _f = R _{cp}
معدل الضريبة t	AE = CP + D أصول اقتصادية
معدل الفائدة على الديون i	الديون
↓	↓

$$Re = \frac{RE}{AE} \quad RF = \frac{RN}{CP}$$

$$RE = Re(cp+D)$$

$$RF = \left[Re + \frac{D}{CP} (Re - i) \right] (1 - t)$$

معامل الرافعة المردودية الاقتصادية المردودية المالية

معامل الهيكل المالية (نسبة الهيكل المالية، الرافعة المالية، ذراع الرافعة)

$$EL = \frac{D}{CP} (Re - i) (1 - t) \quad \text{أثر الرفع المالي الصافي}$$

أثر الرفع المالي الإجمالي

$$RF = Re (1-t) + EL$$

3. حالات أثر الرفع المالي:

أ/ حالة مؤسسة غير مستدينة: $D = 0$ أي $EL = 0$ أثر رفع معدوم

ب/ حالة مؤسسة مستدينة هناك ثلاث حالات:

ب1/ $Re > i$ أثر رفع مالي موجب $EL > 0$ حالة جيدة ومن الأفضل للمؤسسة زيادة الديون مع المحافظة على الاستقلالية المالية.

ب2/ $Re = i$ أثر رفع مالي حيادي $EL = 0$ من الأفضل للمؤسسة اللجوء للاستدانة مع المحافظة على الاستقلالية المالية.

ب3/ $Re < i$ أثر رفع مالي سلبي $EL < 0$ حالة سيئة للمؤسسة ومن الأفضل عدم اللجوء للاستدانة.

مثال: تبحث إحدى المؤسسات عن طريقة مثلى التي تمكنها من رفع مردودية أموالها الخاصة، وكان لديها الاختيار بين طريقتين للتمويل متمثلة في الجدول التالي:

	B	A	البيان / الطريقة
	18000	35000	Cp
	17000	/	D +
	35000	35000	AE
	4200	4200	RE= Re.AE
	1190	/	ID (0.07*17000)
	3010	4200	النتيجة قبل الضريبة
<u>المطلوب:</u> إذا علمت أن المردودية الاقتصادية (12%) Re	571.9	798	IBS %19
الضريبة على أرباح الشركات (19%) IBS	24301	3402	النتيجة الصافية بعد الضريبة
معدل الفائدة $i = 7\%$	%12	%12	$Re = \frac{RE}{AE}$
معدل الضريبة $t = 19\%$	$\left(\frac{4200}{35000}\right)$	$\left(\frac{4200}{35000}\right)$	
إعداد جدول مفاضلة يبين أثر الرفع المالي الأنسب.	% 13.54	% 9.72	$RF = \frac{RN}{CP}$
	%9.72	%9.72	Re (1-t)
	%3.82	0	EL

الحل:

$$RE = Re.AE = (0.12) (3500) = 4200$$

$$EL = \frac{D}{CP} (Re - i) (1 - t)$$

$$RF = Re (1 - t) + EL = RF - Re (1 - t)$$

ثالثا: المردودية.

1/ تعريف: يقصد بالمردودية العلاقة بين النتيجة المحققة من خلال استعمال وسائل معينة، أي هي ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمة في تحقيقها.

2 / أنواع المردودية:

1-1 المردودية الاقتصادية (Re): تعرف على أنها العلاقة بين النتيجة الاقتصادية (RE) للمؤسسة ومجموع

$$Re = \frac{RE}{AE} \quad \text{الأصول (AE) المستعملة في الحصول عليها، وتحسب بالعلاقة التالية:}$$

2-2 / المردودية المالية (Rf) "مردودية الأموال الخاصة (Rcp)":

وهي مردودية الأموال الخاصة، فهي تعبر عن العلاقة بين النتيجة المالية والأموال الخاصة.

$$Rf = Rcp = \frac{RN \text{ النتيجة الصافية}}{CP \text{ الأموال الخاصة}}$$

مثال: نفس المثال السابق، لدينا النتيجة الاقتصادية RE= 640، النتيجة الصافية RN= 350.

المطلوب: حساب المردودية الاقتصادية والمردودية المالية.

الحل:

$$Re = \frac{RE}{AE} = \frac{640}{3200} = 0.2 \text{ أي } 20\% \quad \text{المردودية الاقتصادية:}$$

$$Rcp = \frac{RN}{CP} = \frac{350}{2000} = 0.175 \text{ أي } 17.5\% \quad \text{المردودية المالية:}$$

الموضوع: المردودية التجارية.

المردودية التجارية: هي المردودية الناتجة من خلال مجموع مبيعات المؤسسة فهي تقيس العلاقة النتيجة

$$RC = \frac{RN}{CAHT} \quad \text{الصافية RN ورقم الأعمال خارج الرسم.}$$

العلاقة بين المردودية التجارية والمالية:

$$RF = \frac{RN}{CP} = \frac{RN}{CAHT} \times \frac{CAHT}{AE} \times \frac{AE}{CP}$$

المردودية التجارية.

معامل الاستدانة. معدل دوران

الاصول. الهامش الصافي.

الهامش التجاري.

RF تتوقف على (السياسة التجارية، الفعالية الإنتاجية، السياسة التمويلية).

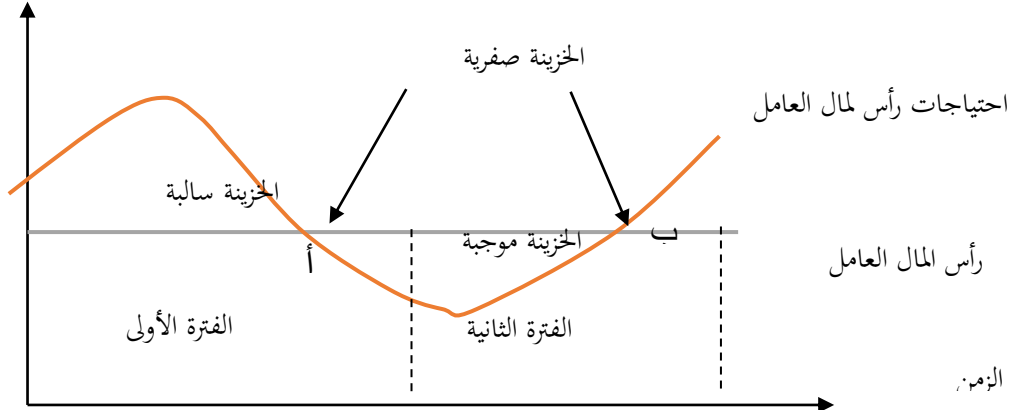
1- السياسة التجارية: يمكن من خلال المردودية التجارية RC معرفة الموقع التنافسي للمؤسسة في

سوق السلع والخدمات والمنتجات التي تقوم بإنتاجها.

- 2- الفعالية الانتاجية: من خلال معدل دوران الأصول يمكن قياس فعالية الأصول الاقتصادية في تحقيق رقم الأعمال (أكبر مبيعات).
- 3- السياسة التمويلية: من خلال معامل الاستدانة يمكن معرفة مدى نجاعة المؤسسة في اختيارها لأفضل السياسات التمويلية.

المحاضرة رقم 06: تحليل رأس المال العامل المعياري

يتم تحديد قيمة الخزينة عن طريق العلاقة المدروسة سابقا والمتمثلة في: الخزينة الصافية = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل. وبما أن تغيرات رأس المال العامل تكون فقط في المدى الطويل فأن تغيرات الخزينة خلال دورة الاستغلال تكون ناتجة فقط عن تغيرات احتياجات رأس المال العامل كما بين الشكل الموالي:



التمثيل البياني لتغيرات الخزينة

من خلال الرسم البياني ينتج أن:

$$\Delta T = \Delta FR + \Delta BFR$$

$$\Delta FR = 0$$

اذن:

$$\Delta T = \Delta BFR$$

نستنتج أن تقدير وتسيير الخزينة يتطلب تقدير احتياجات رأس المال العامل.

رأس المال العامل المعياري (FRN) Fonds de Roulement Normatif

يرتبط رأس المال العامل المعياري FRN بدورة الاستغلال والدورة المالية لتمويل الاستغلال، لهذا من المهم جدا تحديد وتقييم العناصر المحددة لهذه الاحتياجات.

أولاً: المفاهيم الأساسية:

- 1- دورة الاستغلال: يقصد بدورة الاستغلال مجموع العمليات المتتالية التي تبدأ من شراء المواد الأولية أو السلع حتى مرحلة بيع المنتجات التامة أو السلع. حيث يرتبط احتياج رأس المال العامل BFR ب:
 - أ. مدة دورة الاستغلال التي بدورها ترتبط بمدة تخزين المواد أو المنتوجات أو السلع وبمدة تحصيل المبيعات.
 - ب. قيمة المخزونات والزيائن والموردون.
 - ج. تطور قيمة ومدة العناصر الأخرى للاستغلال والمتمثلة في ديون العمال، ديون تجاه الضرائب، ديون تجاه الضمان الاجتماعي.

2- رأس المال العامل المعياري:

تتغير الاحتياجات المرتبطة بدورة الاستغلال بتغير مستوى المخزونات، الحقوق، وديون الاستغلال.

وباعتبار تغير هذه المستويات خلال السنة فإنه يعتمد في تحليل احتياج رأس المال العامل على المستويات المتوسطة لهذه العناصر المحددة لاحتياج رأس المال العامل.

ويسمى احتياج رأس المال العامل المتوسط المحدد على أساس المستويات المتوسطة للعناصر المكونة له بـ احتياج رأس المال العامل التقديري أو المعياري، وبما أن هذا الاحتياج دائن يجب تمويله بالموارد الدائمة (رأس المال العامل الدائم) لتكون الخزينة متوازنة.. لهذا يسمى احتياج رأس المال العامل التقديري أو المعياري بـ رأس المال العامل المعياري.

ثانياً: تحليل رأس المال العامل المعياري: FRN

ملاحظات أولية:

- أ. يأخذ بعين الاعتبار في تحليل رأس المال العامل المعياري عناصر الاستغلال فقط.
- ب. يمكن حساب رأس المال العامل المعياري على أساس المعطيات السابقة أو التاريخية أو التقديرية.

الفرضيات:

- أ. يفترض أن النشاط منتظم خلال السنة (12 شهر عمل في السنة، وفي الشهر 30 يوم)
- ب. يفترض أن المستوى المتوسط لكل عنصر من العناصر المحددة لرأس المال العامل المعياري مرتبطة تناسبياً مع رقم الأعمال بدون الرسم.

أي إذا اعتبرنا أن X هو المستوى المتوسط للعنصر A فإن:

$$X = L * \text{رقم الأعمال}$$

L : هو معامل التناسب بين المستوى المتوسط x ورقم الأعمال.

مثال:

إذا افترضنا أن المخزون المتوسط للسلع في السنة N هو 200000 دج ورقم الأعمال خارج الرسم لنفس السنة هو 1000000 دج، حدد مستوى المخزون المتوسط للسنة N+1 إذا كان CA لهذه السنة 1200000 دج.

3- حساب رأس المال العامل المعياري:

يمكن تحديد رأس المال العامل المعياري بأربع طرق وهي كالآتي:

- أ. الطريقة المباشرة الإجمالية (الكلية) لتحديد رأس المال العامل المعياري:
تستعمل هذه الطريقة لتحديد النسبة المتوسطة لاحتياج رأس المال العامل نسبة إلى رقم الأعمال بالنسبة للسنوات السابقة.

مثال:

إذا افترضنا أن احتياج رأس المال العامل BFR في السنة N هو 490000 دج ورقم الأعمال خارج الرسم CAHT لنفس السنة هو 1400000 دج، ما هو رأس المال العامل المعياري FRN للسنة N+1 إذا كان CAHT للسنة N+1 هو 1680000 دج.

الحل:

ب. طريقة التجزئة المباشرة لتحديد رأس المال العامل المعياري:

من خلال هذه الطريقة يمكن تحديد النسبة المتوسطة لكل عنصر من عناصر احتياج رأس المال العامل نسبة إلى رقم الأعمال باستعمال المعطيات التاريخية.

مثال:

لدينا معطيات السنة N :

- مخزون المواد الأولية 10% من رقم الأعمال
 - مخزون المنتجات 20% من رقم الأعمال
 - العملاء 30% من رقم الأعمال
 - الموردون 40% من رقم الأعمال
- وإذا كان رقم الأعمال التقديري للسنة N+1 يساوي 1000000 دج، فما هو رأس المال العامل المعياري FRN للسنة N+1 ؟

الحل: أثناء المحاضرة

ج. تقدير رأس المال العامل المعياري وفقاً لطريقة الخبراء المحاسبين:

تعتمد هذه الطريقة على الفرضيات المذكورة سابقاً وبالأخص انتظام النشاط وارتباط العناصر المحددة لرأس المال العامل المعياري بتغيرات رقم الأعمال.

○ يعبر حسب هذه الطريقة على مستوى كل عنصر من العناصر المحددة لرأس المال العامل

المعياري بعدد الأيام من رقم الأعمال. وذلك كما يلي:

← إذا اعتبرنا أن X هو المستوى المتوسط للعنصر A فإن:

$$X = \text{رقم الأعمال} \times (1)$$

$$X = \text{رقم الأعمال اليومي} \times \text{ل}$$

بحيث لَ عدد الايام من رقم الاعمال

و رقم الأعمال اليومي = رقم الاعمال السنوي/ 360 يوم

ويمكن قسمة المعادلة رقم (1) على 360 نصل لنفس النتيجة.

مثال:

اذا افترضنا أن المخزون المتوسط للمواد الأولية في السنة N هو 300000 دج ورقم الأعمال خارج الرسم لنفس السنة يقدر بـ 3600000 دج، حدد مستوى مخزون المواد الأولية بالأيام من رقم الأعمال.

الحل: أثناء المحاضرة

○ طريقة الخبراء المحاسبين لا تعتمد على الطريقة المباشرة (الاجمالية) وانما على الفصل بين مدة دوران العنصر ومعامل الهيكلية.

■ مدة دوران العنصر (فترة الدوران) (Taux D'écoulement) ويقصد بمدة الدوران مدة الاحتفاظ بالعنصر داخل المؤسسة وحسب كما يلي:

$$TE = \frac{\text{المستوى المتوسط للعنصر}}{\text{التدفق السنوي للعنصر}} * 360$$

■ ومعامل الهيكلية (Coefficient de Structure): ويقصد به أهمية العنصر نسبة الى رقم الاعمال ويعبر عنه بـ:

$$CS = \frac{\text{التدفق السنوي للعنصر}}{\text{رقم الاعمال خارج الرسم}}$$

ومنه $CS * TE = \text{ل}$

$$\text{ل} = \frac{\text{المستوى المتوسط للعنصر}}{\text{التدفق السنوي للعنصر}} * \frac{\text{التدفق السنوي للعنصر}}{\text{رقم الاعمال خارج الرسم}}$$

$$\text{ل} = \frac{\text{المستوى المتوسط للعنصر}}{\text{رقم الاعمال خارج الرسم}}$$

مثال:

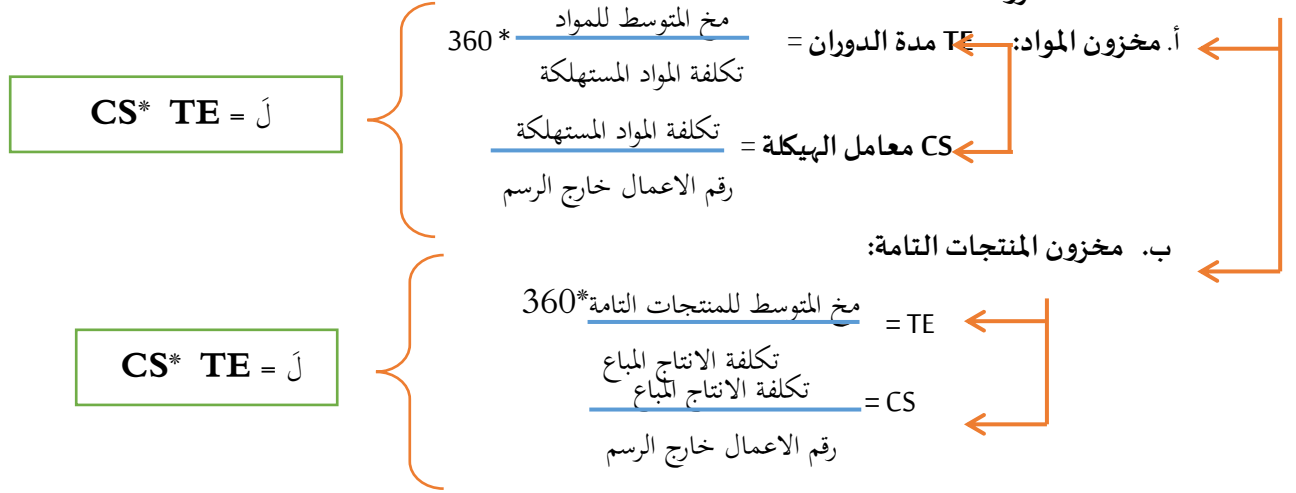
من خلال المثال السابق. واذا كانت تكلفة المواد المستهلكة خلال السنة 600000 دج ، أحسب بعدد الأيام من رقم الأعمال مخزون المواد.

الحل: أثناء المحاضرة

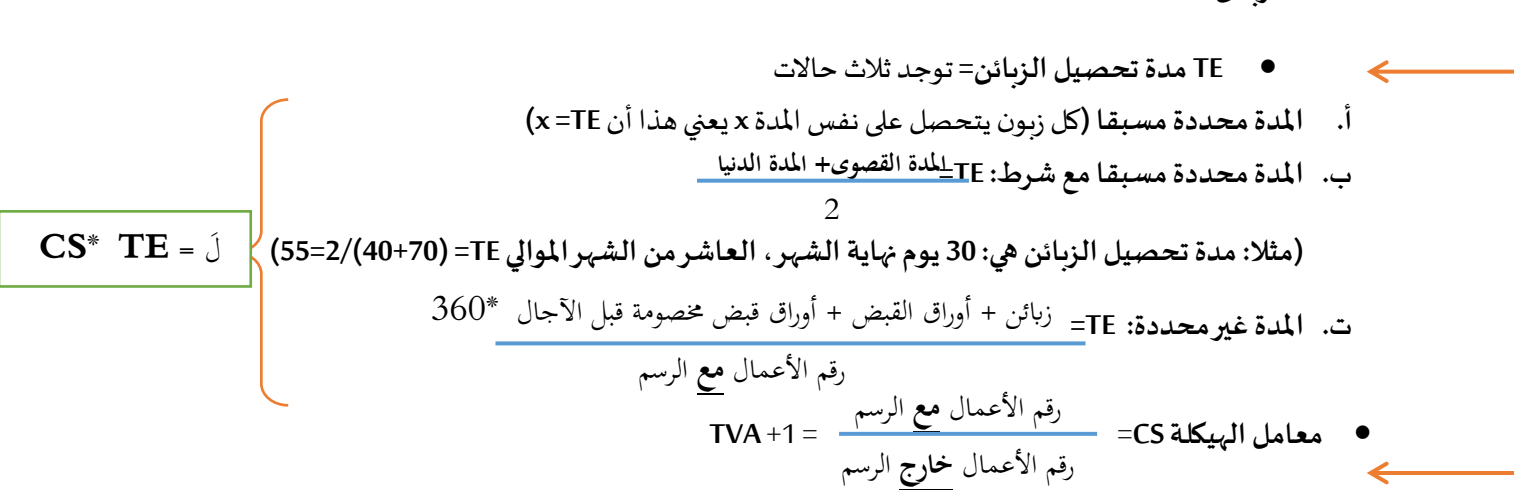
العناصر المكونة لرأس المال العامل المعياري:

يرتبط رأس المال العامل المعياري بالمخزونات والحقوق وديون الاستغلال وبالتالي يتم تحديد كل عنصر من هذه العناصر بعدد الأيام من رقم الأعمال.

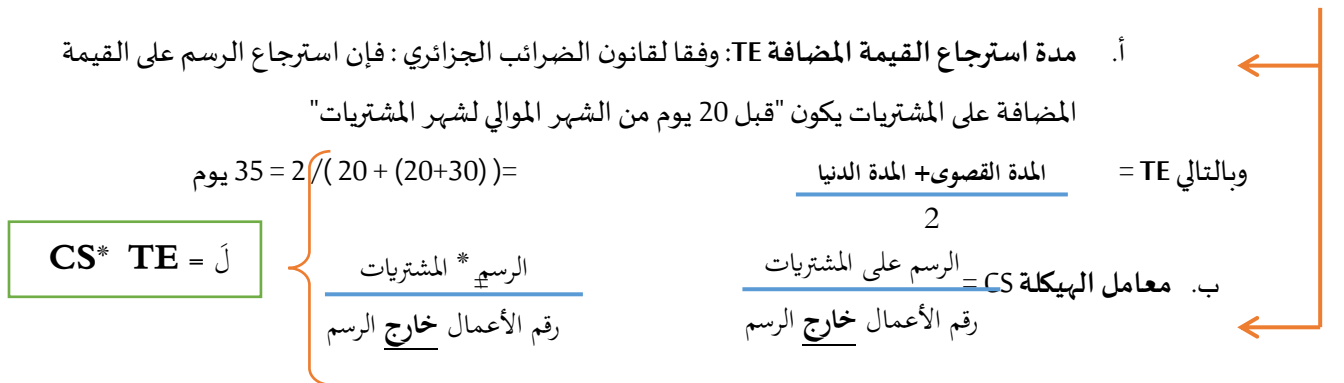
1- المخزونات:



2- الزبائن:



3- الرسم على القيمة المضافة على المشتريات (وفقا لقانون الضرائب على المشتريات)



4- الرسم على القيمة المضافة على المبيعات (وفقا لقانون الضرائب على المبيعات)

أ. مدة استرجاع القيمة المضافة TE: وفقا لقانون الضرائب الجزائري: فإن استرجاع الرسم على

القيمة المضافة على المبيعات يكون "قبل 20 يوم من الشهر الموالي لشهر المبيعات"

$$\text{وبالتالي TE} = \frac{\text{المدة القصوى} + \text{المدة الدنيا}}{2} = \frac{20 + (20+30)}{2} = 35 \text{ يوم}$$

$$\text{CS}^* \text{ TE} = \text{ل}$$

$$\text{ب. معامل الهيكلية CS} = \frac{\text{الرسم على المبيعات}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}} = \frac{\text{الرسم}^* \text{ المبيعات}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}$$

5- الموردون:

أ. مدة تسديد الموردون TE: نفس طريقة تحديد مدة الزبائن، فقط في الحالة الأخيرة:

$$\text{TE} = \frac{\text{الموردون} + \text{أوراق دفع}^* 360}{2}$$

$$\text{CS}^* \text{ TE} = \text{ل}$$

$$\text{ب. معامل الهيكلية CS} = \frac{\text{المشتريات مع الرسم}}{\text{رقم الاعمال خارج الرسم}} = \frac{\text{المشتريات مع الرسم}}{\text{رقم الاعمال خارج الرسم}}$$

6- الأجور الصافية:

أ. مدة تسديد الاجور TE: يتم تحديد مدة أو تاريخ تسديد الأجور حسب تاريخ تسديد الاجور المعتمد في كل

$$\text{مؤسسة. والمتوسط يحدد كما يلي: TE} = \frac{\text{الاجور القصوى} + \text{المدة الدنيا}}{2}$$

$$\text{CS}^* \text{ TE} = \text{ل}$$

$$\text{ب. معامل الهيكلية CS} = \frac{\text{الاجور الصافية}}{\text{رقم الاعمال خارج الرسم}}$$

7- مصاريف الضمان الاجتماعي:

$$\text{أ. المدة المتوسطة لتسديد الضمان الاجتماعي} = \frac{\text{المدة القصوى} + \text{المدة الدنيا}}{2}$$

وفقا لقانون الضمان الاجتماعي الجزائري فإن تسديد مصاريف الضمان الاجتماعي يختلف باختلاف عدد العمال.

- إذا كان عدد العمال أقل من تسعة (09) فإن التسديد يكون قبل نهاية الشهر الموالي

$$\text{لثلاثي، وبالتالي فإن مدة التسديد المتوسطة TE} = \frac{2}{(30 + (30+30))} = 75 \text{ يوم}$$

- إذا كان عدد العمال أكبر أو يساوي تسعة (09) في هذه الحالة يكون التسديد كما يلي: قبل

$$30 \text{ يوم من نهاية شهر العمل. أي TE} = (30 + (30+30)) = 45 \text{ يوم}$$

$$\text{ب. معامل الهيكلية CS} = \frac{\text{مصاريف الضمان الاجتماعي واجبة التسديد}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}$$

$$CS^* TE = \bar{L}$$

مثال شامل:

تريد الشركة "س" تقدير خزيتها وحساب رأس مالها العامل المعياري وقدمت لك المعطيات الآتية:

- رقم الأعمال خارج الرسم 24000000 دج.
 - مدة تحصيل الزبائن 30 يوم نهاية الشهر.
 - مدة دوران المخزونات 25 يوم للمواد الأولية 48 يوم للمنتجات التامة.
 - تكلفة المواد الأولية المستهلكة 10080000 دج.
 - تكلفة المشتريات خارج الرسم 9600000 دج.
 - مع العلم أن مدة تسديد الموردين هي 30 يوم نهاية الشهر، العاشر من الشهر الموالي.
 - مصاريف العمال (اجر صافي + مصاريف الضمان الاجتماعي) 8640000 دج.
 - مع العلم أن معدل الاقتطاع من أجر العامل هو 9% ومعدل اشتراك صاحب العمل 26%.
 - تدفع الأجور في نهاية الشهر.
 - تسديد الضمان الاجتماعي يكون قبل 30 يوم من الشهر الموالي لشهر العمل.
 - تكلفة الإنتاج المباع تقدر بـ 15400000. - معدل الرسم على القيمة المضافة 17%.
 - تسدد وتسترجع TVA قبل 20 يوم من الشهر الموالي لشهر المشتريات أو شهر المبيعات.
- المطلوب:** تحديد رأس المال العامل المعياري بعدد أيام من رقم الأعمال وبالقيمة (بطريقة الخبراء المحاسبين).

د. طريقة التمييز بين المتغير والثابت في تحديد رأس المال العامل المعياري

- تعتبر مدة دوران العناصر المحددة لرأس المال العامل المعياري ومعامل الهيكلية متغيرات تستعمل لاتخاذ القرار من أجل تخفيض رأس المال العامل المعياري.
- وباعتبار أن العناصر المحددة لاحتياج رأس المال العامل التقديري لا تتغير بنفس نسبة التغير في رقم الاعمال، لانها تتكون في بعض الاحيان من جزء ثابت (تكاليف ثابتة) وجزء متغير (ت متغيرة) ومثال ذلك الاجور التي تتكون من جزء ثابت وجزء متغير.
- ومنه ليس كل العناصر المحددة ل FRN مرتبطة بـ CA.
 - لذلك يتوجب الفصل بين الجزء الثابت والمتغير.

مثال تطبيقي:

تريد الشركة "س" حساب رأس مالها العامل المعياري وقدمت لك المعطيات الآتية:

- رقم الأعمال خارج الرسم 3600000 دج. مع العلم أن سعر البيع للوحدة هو 360 دج أي أن الإنتاج المباع 10000 وحدة.

- المخزون المتوسط للمواد الأولية 200000 دج (متغيرة)
- المخزون المتوسط للمنتجات 240000 دج (مزيج)
- تقسم التكاليف كما يلي:
تكاليف الإنتاج للوحدة:

المواد الأولية 180 دج

التكاليف الأخرى 8 دج

مجموع التكاليف المتغيرة للوحدة 188 دج

مصاريف العمال 90 دج

الاهتلاكات 10 دج

مجموع التكاليف الثابتة للوحدة 100 دج

تكاليف التوزيع للوحدة:

التكاليف المتغيرة 5 دج

التكاليف الثابتة المتعلقة بالأجور 40 دج

هامش الربح : 27 دج

- تحصيل الزبائن 45 يوم. - تحصيل الموردين 60 يوم.
- الأجور الصافية تقدر بـ 820000 دج وتسدد في نهاية الشهر.
- تقدر المصاريف الاجتماعية 480000 دج تسدد قبل 30 يوم من الشهر الموالي لشهر العمل.
- TVA 17% ويسدد الرسم قبل 20 من الشهر الموالي لشهر البيع أو الشراء، (الرسم يطبق فقط على التكاليف المتغيرة بالنسبة للمشتريات).
- تسدد التكاليف الأخرى المتغيرة مع المواد الأولية نقدا.

المطلوب: تحديد رأس المال العامل المعياري بعدد الأيام من رقم الأعمال بطريقة الخبراء المحاسبين وبطريقة التمييز بين الجزء الثابت والمتغير.

المراجع

- 1- أسعد حميد العلي، الإدارة المالية، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثالثة، 2013.
- 2- آل شبيب (دريد كامل)، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة، عمان، الطبعة الثانية، 2009.
- 3- آل شبيب (دريد كامل)، إدارة مالية الشركات المتقدمة، دار اليازوري، عمان، الطبعة الأولى، 2010.
- 4- براق (محمد) وغربي (حمزة)، مدخل إلى السياسة المالية للمؤسسة، دار المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2015.
- 5- بريهام (أوجين) إيرهاردت (ميشيل)، ترجمة سرور (على إبراهيم سرور)، الإدارة المالية النظرية والتطبيق العملي، دار المريخ للنشر، الرياض، الكتاب الثاني، 2009.
- 6- بلعجوز (حسين)، المدخل لنظرية القرار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 7- بوراس (أحمد)، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2008.
- 8- تيم (فايز)، مبادئ الإدارة المالية، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2011.
- 9- حداد (فايز سليم)، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2009.
- 10- الحناوي (محمد صالح) وآخرون، الإدارة المالية (التحليل المالي للمشروعات الجديدة)، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009.
- 11- الحضري (حامد العربي)، تقييم الاستثمارات، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.
- 12- خان (يونس) غرابيه (هشام صالح)، الإدارة المالية، مركز الكتب الأردني، الطبعة الثانية، عمان، 2007.
- 13- الدوري (مؤيد عبد الرحمن)، إدارة الاستثمار والمحافظة الاستثمارية، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010.
- 14- الزبيدي (حمزة محمود)، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2008.
- 15- عاطف عبد الرحيم، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- 16- عاطف جابر (عبد الرحيم)، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- 17- العامري (محمد علي إبراهيم)، الإدارة المالية المتقدمة، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 18- عباس (علي)، الإدارة المالية، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

- 19- عرفة (سيد سالم)، دراسة جدوى المشروعات، دار الـراية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 20- العلي (أسعد حميد)، الإدارة المالية، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثالثة، 2013.
- 21- العيساوي (كاظم جاسم)، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، تحليل نظري وتطبيقي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2001.
- 22- النعيمي (عدنان تايه) وآخرون، الإدارة المالية، النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2008، ص، 437.
- 23- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، العدد رقم: 27، المؤرخة بتاريخ 28 ماي 2008.